سورية تشارك في القمة العالمية للحكومات

معاون وزير الاتصالات لـ«الوطن»: أكبر تجمع سنوي عالمي لمناقشة «استشراف» حكومات المستقبل

رامز محفوظ

بين معاون وزير الاتصالات والتقانة لشؤون التحول الرقمي الدكتور محمد محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن القمة العالمية للحكومات التي شاركت بأعمالها سورية ممثلة بوفد من وزارة الاتصالات والتقانة تمثل أكبر تجمع حكومي سنوي عالمي يهدف إلى الارتقاء بمستقبل الحكومات وتمكينها من تحقيق التفوق والريادة.

وأشار إلى أن القمة جمعت قيادات الحكومات والفكر وصانعي السياسات وكبار شركات التكنولوجيا تمت خلالها مناقشة سبل تطوير مستقبل الحكومات بناءً على أحدث التطورات والاتجاهات المستقبلية، لافتاً إلى أن القمة العالمية عقدت تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»

وأوضح معاون وزير الاتصالات بأن القمة العالمية للحكومات ضمت لهذا العام ستة محاور رئيسية أبرزها محور التحول الرقمي والذكاء الصنعي، و١٥ منتدى عالمياً بحثت خلالها التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في أكثر من ١١٠ جلسات رئيسية حوارية وتفاعلية، وتحدث فيها ٢٠٠ شخصية عالمية، إضافة إلى عقد أكثر من ٢٣ اجتماعاً وزارياً وجلسة تنفيذية.

وأضاف: بالتزامن مع القمة العالمية للحكومات وباستضافة من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، شارك وفد الجمهورية العربية السورية في الاجتماع السنوي الحادي عشر لمديري برامج الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية والهدف من المشاركة تعزيز الحوار بشأن إدارة البرامج الوطنية للحكومة الرقمية ومناقشة التحديات التي تواجه تطبيقها، وتحديد أولويات العمل وفرص التعاون المشترك لتطوير هذه البرامج وفق أفضل الممارسات العالمية بتنفيذ التحول الحكومي الرقمي.

وكانت سورية قد شاركت بأعمال القمة العالمية للحكومات التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، والتي ركزت على تبادل الخبرات وطرح نماذج ملهمة في العمل الحكومي تركت آثاراً إيجابية وأحدثت تغييراً حقيقياً في واقع دولها ومجتمعاتها، حيث ضمت القمة ١٢٠ وفداً حكومياً، وأكثر من ٨٥ منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية، إضافة إلى نخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وحضور نحو ٤٠٠٠ مشارك.

حضر أعمال القمة والاجتماع الحادي عشر لمديري برامج الحكومة الإلكترونية مدير التطوير التقاني في الوزارة الدكتور أنس ذهبية.

جمارك حلب تضبط ١,٤ مليون حبة مخدرات في سيارة سياحية متجهة إلى المنطقة الشرقية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط سيارة سياحية بحلب محملة بكمية كبيرة من الحبوب المخدرة (مخدرات) يتجاوز عددها ١,٤ مليون حبة مخدرة بوزن إجمالي يصل إلى ٢٣٥ كغ، حيث أكدت ضابطة حلب (الجمركية) أن هذه الحبوب كانت متجهة إلى المنطقة الشرقية وأن السيارة ضبطت بناء على معلومات ومتابعة دقيقة، حيث تمكنت دوريات ضابطة حلب من ضبط السيارة المحملة بالمادة المخدرة أثناء عبورها في حلب متجهة نحو مقصدها.

وأفاد المصدر بأن سائق السيارة أوضح خلال التحقيقات الأولية معه أنه كان مكلفاً بنقلها (حبوب المخدرات) مقابل حصوله على مبلغ من المال.

وعلى التوازي لهذه العملية أوضح المصدر أن ضابطة حلب حققت الكثير من قضايا التهريب خلال الفترة الأخيرة أغلبها كهربائيات ومواد غذائية ودخان ومعسل ومواد زجاجية.

ولفت إلى أن محافظة حلب تحيط بها العديد من المناطق التي مازالت فيها مجموعات المهربات التي تصل إلى المدينة ويتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين.

وضبطها على الطرقات العامة خارج المدينة في حين يتم الكثير من عمليات التحري حول المهربات التي تصل إلى المدينة ويتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين.

وكانت «الوطن» قد نشرت قبل عدة أيام قضية مشابهة اشتملت على ضبط مليون حبة كبتاغون (مخدرات) في اللاذقية كان يتم العمل لشحنها خارج البلد عبر إخفائها ضمن مادة «رب البندورة» مقدراً ويقدر وزن حبوب الكبتاغون بتجاوز ١٢٠ كغ وأن التحقيقات مازالت مستمرة لاستكمال كل عناصرها وأن العمل جار للكشف عن كل خيوط العملية والمتورطين فيها، مع حالة تنسيق وتعاون كامل مع كل الجهات المختصة والعمل على كل الإجراءات اللازمة حول القضية.

وكانت العديد من قضايا المخدرات تعاملت معها الجمارك حيث ضبطت الجمارك العديد من قضايا المخدرات والكبتاغون ومنها حالات نقل للمخدرات في الحجر الصناعي وبرادات الخضار والفواكه وسيارات الشحن وغيرها.

وتوضح الجمارك أن حالات وضبط المخدرات هي ضمن العشرات من حالات التهريب التي يتم ضبطها، حيث بين المصدر أن معظم المهربات التي يتم ضبطها مواد غذائية وقطع غيار للمركبات وإكسسوارات وغيره.

وبين أن هناك حالة تشدد في التعامل مع المهربات خاصة على الطرقات الرئيسة ومداخل المدن وعند المناطق الحدودية والمعابر، وأن مكافحة ظاهرة التهريب هي ضمن المهام التي تعمل عليها الجمارك بمختلف الوسائل الممكنة ضمن الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الجمارك وكل ذلك لحماية الاقتصاد الوطني وخاصة الأغذية والأدوية التي تمثل خطراً مباشراً على سلامة المواطنين.

كيف ينظر التجار إلى «إحلال بدائل المستوردات»؟

أكريّم لـ«الوطن»: دعم للصناعة لكنه أدى إلى هروب التجار وتهجير الكثير من المستوردين

الحلاق لـ«الوطن»: تطبيق لشعار «نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع» ولكن!

جلنار العلي

تحاول الحكومة من خلال برنامج إحلال بدائل المستوردات الاستعاضة عن استيراد الكثير من المواد والسلع بتصنيعها محلياً وذلك لتخفيف فاتورة الاستيراد والحفاظ على القطع الأجنبي وتشجيع الصناعة المحلية، وبالتالي إيجاد فرص عمل داخلية لتشغيل الأيدي العاملة، ومنح العديد من المزايا لتشجيع تلك الصناعات الناشئة.

ولكن بعد مضي نحو ٥ أعوام على إطلاق هذا البرنامج، أصبح من الممكن طرح الكثير من التساؤلات عن النتائج التي حققها، وعن إيجابياته وسلبياته والصعوبات التي يواجهها؟ وهل يمكن اعتبار هذه الصناعات التي تم تشميلها بالبرنامج منافسة؟ عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريّم، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن برنامج إحلال بدائل المستوردات له شقان، أحدهما إيجابي ويتمثل بأنه فرصة لإيجاد ساحة تنافسية ضمن الساحة العالمية وخاصة بالنسبة للقطاعين الغذائي والنسيجي لإبراز الصناعات السورية، أما الشق الآخر فهو سلبي إذ أدى هذا البرنامج إلى ضرر كبير بالنسبة لبعض المستوردين الذين كانوا يتعيّشون على استيراد مواد أصبح استيرادها ممنوعاً، الأمر الذي تسبب بخروجهم من السوق والبحث عن أسواق أخرى كمصر وتركيا ولبنان والأردن ودبي، أشكال الاحتكار، على اعتبار أن الصناعيين يعملون من خلالها في سورية، وبالتالي أصبحت هناك ضائقة بالسيولة الأجنبية.

ورأى أن هذا البرنامج من شأنه دعم الصناعة قولاً واحداً، لكنه أدى إلى هروب ينعش بعض الصناعات لكنه سيؤدي إلى إنهاك لجيوب المواطنين الذين باتوا يدفعون ثمن مشترياتهم بأسعار تفوق الأسعار العالمية، متابعاً: «يجب على الحكومة عندما تصدر أي قرار أن تحدد الفئة المستهدفة هل هي فئة الصناعيين أم التجار أم المواطنين، ويجب أن يكون المواطن هو الهدف الرئيس لأي قرار لإيصال المواد له بأسعار تناسب الأوضاع المعيشية».

واعتبر أكريم أن ارتفاع تكاليف تصنيع هذه المواد يحرمها فرصة التصدير، لذا يجب قبل اتخاذ أي قرار بتصنيع أي مادة محلياً أن تتم مقارنة أسعار الطاقة وتكاليف استيراد المواد الأولية مع دول الجوار، إذ يجب أن تكون التكلفة أقل عن الخارج لمنح هذه الصناعات فرصة التصدير والمنافسة، مشيراً إلى ضرورة توقف الحكومة عن دعم الصناعات التي لا تؤدي إلى تخفيض أسعار منتجاتها والتي تقل تكاليف استيرادها عن تكاليف تصنيعها محلياً، كما يجب أن تدعم الصناعات الضرورية للمواطن على حساب الصناعات الكمالية التي تضر تكاليفها بشكل أكبر.

من جهته، رأى عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريحه لـ«الوطن»، أن الغاية الأساسية من برنامج إحلال بدائل المستوردات تتمثل في التخفيف من فاتورة الاستيراد لمواد مصنعة جاهزة والاستعاضة عن ذلك بإنتاجها محلياً، لكن الحكومة شمّلت صناعات كثيرة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات، متوقعة أن تكون هذه الصناعات منافسة بشكل جيّد، وأن يكون تصنيعها في سورية أقل تكلفة من استيرادها من الخارج بكثير.

وقال الحلاق: إن هذا البرنامج يعد منطلقاً لتوطين الكثير من الصناعات، وتطبيقاً لشعار «نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع»، لكن يحتاج ذلك إلى الكثير من الأدوات والتسهيلات، وإلغاء الكثير من القرارات المتعلقة بآلية تصنيع منتج ما ضمن البيئة السورية، إلا أنه اتفق مع أكريّم على ضرورة التوجه نحو استيراد المواد التي تعد تكلفة استيرادها أقل من تكلفة تصنيعها، ماعدا الصناعات الاستراتيجية التي يوجد لها فرص مستقبلية في المنافسة والتصدير وزيادة فرص العمل، واصفاً البيئة السورية بأنها بيئة صلبة يصعب العمل فيها بسهولة.

وحول مدى كفاية المواد المصنعة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات للسوق السورية، أكد الحلاق أن وزارة الاقتصاد لم تقدم حتى الآن أي إحصائيات عن عدد هذه المواد، مؤكداً ضرورة وجود مثل هذه الإحصائيات للتمكن من تقييم البرنامج بشكل أكمل.

بين الرمضانين زادت الأسعار ٢٠٠ بالمئة

كوسا لـ«الوطن»: تكلفة وجبة الإفطار لعائلة مكونة من ٥ أشخاص تبدأ بالحد الأدنى من ١٥٠ ألف ليرة

مصطفى: المركزي حافظ على سعر الصرف الرسمي لكنه لم يحافظ على القدرة الشرائية للمواطن!

راما العلاف

مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك وما يحمله من خصوصية وطقوس، اعتاد السوريون زيادة الطلب على جميع السلع والمنتجات الغذائية من اللحوم والمواد الغذائية، وأمام التضخم الكبير الذي أصاب الأسعار، وفي ظل ارتفاع الأسعار الجنوني الذي يرافق قدوم هذا الشهر الكريم وضعف القدرة الشرائية للمواطن، يفرض سؤال عن إمكانية تقديم رب الأسرة لأبنائه وجبة إفطار وسحور كما اعتادوا سابقاً؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور سامر مصطفى أكد في حديثه لـ«الوطن» أن التضخم في أسعار السلع الغذائية خاصة بلغ منذ بداية العام حتى اليوم حوالي ٤٠ بالمئة، وتراوح في العام ٢٠٢٣ بين ١٠٠ حتى ١٥٠ بالمئة حسب نوع السلعة، في ظل تراجع القوة الشرائية للمواطن بمعدل ١٠٠ بالمئة.

وتوقع مصطفى أن تصل تكلفة وجبة الإفطار خلال شهر رمضان لعائلة مكونة من ٥ أشخاص بين ٢٠٠ حتى ٣٠٠ ألف ليرة سورية وذلك بالحد الأدنى.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والكهرباء أثر في المصانع التي تنتج السلع الغذائية وارتفاع تكاليف النقل دفع بعض المنتجين الزراعيين لعدم قطف ثمارهم لأن تكلفة قطافها يفوق قيمة بيعها من حيث أجور العمال والنقل، ما أدى إلى اختلال السوق في ظل عدم ترافق تحسن دخل المواطن عبر زيادات على الرواتب بما يتناسب مع مستوى التضخم في الأسواق.

ورأى أنه يجب أن يتم ربط القوة الشرائية للمواطن بواقع الأسواق وليس بالراتب أو الدخل، معتبراً أن ذلك أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي بدلاً من تحسينه.

منوهاً بحفاظ المصرف المركزي على سعر الصرف الرسمي لكنه لم يستطع المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

«كيلو الرز في رمضان الفائت ١١ ألفاً والآن ٢٨ ألف ليرة»

وأعاد حالة التضخم بأسعار السلع الغذائية منذ العام ٢٠١٥ لأسباب تتعلق بالحصار وصعوبة الاستيراد وندرة القطع الأجنبي، ما أدى إلى وجود عدم استقرار اقتصادي حقيقي في سورية في ظل غياب حد أدنى وحد أعلى للتضخم في الاقتصاد السوري والتوجه إلى سوق المضاربة بأرباح وأسعار تفوق أرباح الإنتاج الحقيقي، ما أدى إلى تراجع الاقتصاد السوري وذلك لسوء الإدارة في القطاع العام والخاص والمشترك بجميع مفاصلها، مشيراً إلى محدودية الإمكانات لافتاً إلى أن الإدارة تشكل ٥٠ بالمئة من المشكلة نتيجة عدم وجود إداريين مختصين في مواقع الإدارة في كل مفاصل الدولة في كل القطاعات رغم أن كليات الإدارة في سورية تخرج الكثير من المختصين الذين ربما باتوا يعملون في المطاعم والمقاهي للأسف.

بدوره اعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور محمد كوسا في حديثه لـ«الوطن» أن تكلفة وجبة أفطار لخمسة أشخاص حالياً سوف تكلف بالحد الأدنى ١٥٠ ألف ليرة سورية بالقياس لمعدلات الزيادة على أسعار مكوناتها منذ بداية العام ٢٠٢٣ حتى اليوم حيث وصلت لما يزيد على ٢٠٠ بالمئة وسطياً، إذ كانت تكلفة الوجبة في شهر رمضان الفائت مابين ٦٥ ألف إلى ٧٠ ألف ليرة سورية.

وعرض كوسا مقارنة بين أسعار مستلزمات الإفطار من المواد الغذائية قبل شهر رمضان ٢٠٢٣ وأسعارها حالياً مثلاً كلفة شوربة العدس حيث كان كيلو العدس بـ١١ ألف ليرة وحالياً يباع الكيلو بـ٢٨ ألفاً، والرز كان بـ١١ ألفاً وحالياً يباع بـ٢٨ ألف ليرة نوع وسط والأدنى ١٨ ألف ليرة.

والخضراوات الأمر ذاته حيث كانت البندورة بـ٢٥٠٠ اليوم بين ٨٠٠٠ إلى العشرة آلاف، وأما اللحوم فلحم الضأن اليوم بـ١٧٠ ألف ليرة على حين كان ٧٠ ألفاً والفروج بـ٤٠ ألفاً على حين كان ١٩ ألف ليرة.

وقال: بالنظر إلى متوسط الرواتب في القطاع العام فهو ٣٧٠ ألف ليرة ويصل في القطاع الخاص إلى ٧٥٠ ألف ليرة، وفي الحالتين لن يغطي وجبة إفطار لمدة أسبوع واحد في أحسن الأحوال وبكثير من التقشف والتقنين في مكونات الوجبة.

وأشار إلى أن متوسط دخل الموظف قبل شهر رمضان الفائت كان أقل من ٢٥٠ ألف ليرة أي بمعدل زيادة على الرواتب والأجور بلغ ١٤٨ بالمئة على حين زادت الأسعار لأكثر من ٢٠٠ بالمئة مع معدل تضخم وفق بعض الدراسات وصل إلى ما يزيد على ١٥٦ بالمئة، حيث تضاعفت تكاليف المعيشة عن العام الماضي ثلاث مرات.

وتوقع كوسا أن الأمور لن تتغير بالنتيجة كثيراً فتأمين وجبة الغداء اليومية باتت تكلفتها بأدنى الحدود ٥٠ ألف ليرة «يعني من قريبو» وقد أصبحت عبئاً ثقيلاً على أغلب الأسر، فالأسعار استنزفتهم خلال عام توالت فيه بالارتفاع بدءاً من حوامل الطاقة وحتى الأدوية وأسعار السلع الغذائية.